العنوان:	نصوص عن النخبة والسلطة في بداية عهد الحماية الفرنسية بالمغرب 1912 - 1925
المصدر:	الثقافة والمجتمع : أعمال مهداة إلى الأستاذ محمد الفلاح العلوي
الناشر:	جامعة الحسن الثاني - كلية الأداب والعلوم الإنسانية بنمسيك
المؤلف الرئيسي:	احساين، عبدالحميد
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
مكان انعقاد المؤتمر:	الدار البيضاء
الهيئة المسؤولة:	جامعة الحسن الثاني - كلية الأداب والعلوم الإنسانية بنمسيك - مختبر المغرب والعالم الخارجي ومختبر السرديات والخطابات الثقافية
الصفحات:	31 - 48
رقم MD:	1039544
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	تاريخ المغرب، الحماية الفرنسية، السلطة الاستعمارية، النخبة الفرنسية، النخبة المغربية، المخزن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1039544

نصوص عن النخبة والسلطة في بداية عهد الحماية الفرنسية بالمغرب 1912-1925

عبد الحميد احساين
باحث في التاريخ

فشلت الإصلاحات التي باشرتها الدولة السلطانية بهدف تجاوز هياكلها التقليدية ، التي ظلت عتيقة وضعيفة، مما سهل اختراقها من طرف القوى الاستعمارية ، وأبرزها فرنسا التي تمكنت من الانفراد بالمغرب، بعد التسويات الثنائية التي قامت بها مع القوى المنافسة لها. كان ذلك ما مهد لتوقيع عقد الحماية (مارس 1912)، وفرض "النظام الجديد" الذي ارتبطت بدايته بمسار الجنرال ليوطي Lyautey،بعد أن أمسك بزمام الإقامة العامة ، وأصبح الشخصية المحورية الأساس في الإيالة السلطانية، بين سنتي 1912 و1925 .

كان أول ما حرص عليه هذا المقيم العام العسكري، إلى جانب العمليات العسكرية المسماة في العرف الاستعماري بالباسيفيكاسيون Pacification، هو تأسيس بنيات "النظام الجديد ". وهذا يعني استحداث مؤسسات سياسية وإدارية جديدة ، وإمساك النخبة الاستعمارية بأهم المرافق الحيوية بالبلاد. ونتيجة لذلك، تشكلت بالإيالة السلطانية، في أعلى مستويات الهرم السياسي والإداري(وأيضا على المستوى الجهوي والمحلي)، بنية مؤسساتية مركبة، مكونة من عنصرين غير متجانسين، ونخبتين حاملتين لثقافيتين مختلفتين وخاضعتين لمنطقين سياسيين متباينين: نخبة استعمارية فرنسية عصرية و تقنوبيروقراطية، انبثقت من صميم الواقع الاستعماري، واستولت على مقاليد السلطة وتحكمت في مفاصل المجال والمجتمع؛ ونخبة سياسية مغربية ، منغلقة داخل ثقافتها التقليدية ، ومرغمة على تقبل الحماية والاعتراف بسلطة الدولة الحامية والواقع الاستعماري.

ومع أن العلاقة بين المخزن والإقامة كانت تندرج حتما في سياق استعماري ، برزَ فيه دور كبار الضباط والموظفين الفرنسيين ، باعتبارهم الأسياد وأصحاب القرار في العهد الجديد، فإن الأدبيات الاستعمارية، وكذا أغلب التقارير الفرنسية المتداولة، كانت تؤكد باستمرار، في إطار حديثها عن العلاقة بين النخبتين، على التناغم والانسجام بين المخزن والحماية، و بين ليوطي والسلطان. كما كانت تلح، في نفس الاتجاه، على دينامية "سياسة المراعاة" Politique des égards، التي مكنت ليوطي من اجتذاب أعيان المخزن إلى دائرة النفوذ الاستعماري [1].

1 - D. Rivet, Lyautey et l'institution du Protectorat, (3t., Paris, éd. L'Harmattan, 1988) t. II, pp. 135-136.

وذهبت روايات أخرى، استندتعلى الوثائق والمستندات،أبعد من ذلك، إذ أنها لم تتردد في القول بأن العلاقة التي فرضت نفسها داخل النسق السياسي والإداري المزدوج ، المنبثق من الإصلاحات الفرنسية، بالمرحلة الممتدة بين سنتي 1942–1912، برمتها، لم تنبن على الصراع وإنما على التعاون بين النخبة الاستعمارية والنخبة المخزنية، وعلى روح التوافق والانسجام التي فرضت نفسها عليهما في قمة الجهاز السياسي والإداري [2]. ولم يتأثر هذا الطرح بما كتب عن المعارضة، التي صادفها النسق الاستعماري في قاعدة المجتمع، متمثلةفي المقاومة القبلية، وحرب الريف، وردود الفعل الوطنية الأولى).

وبالمقابل، وبشكل مناقض لما ذكر أعلاه، سادت عن المخزن، خصوصا في الكتابات المغربية، الكثير من الصور التي ترمز إلى أنه لم يكن إلا أداة طيعة في الأيادي الاستعمارية، وجهازا صوريا عديم الدور.

المفارقة المثيرة للانتباه، في هذا الصدد، تتمثل في أن انتشار مثل هذه المعطيات والصور المتناقضة لا يعني البتة أن معرفتنا بأعيان المخزن المركزي ودوائر صنع القرار بفترة الحماية، بشكل عام، كبيرة وكافية؛ بل العكس هو الصحيح، مع أن فترة "الحماية"، تميزت بكثرة مادتها الوثائقية والمصدرية، وضخامة رصائدها أو أرشيفاتها، نظرا لقوة تدخل الدولة الاستعمارية في مختلف جوانب الحياة المغربية، وارتباط السيطرة السياسية والعسكرية، بالجهود التي بذلت من أجل التحكم في قوى البلاد، وضبط الاقتصاد، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وإصلاح الإدارة والمالية....

بيد أن اتساع دائرة البحث، وتزايد اهتمام الباحثين، في الفترة الأخيرة، بقضايا فترة الحماية، مكن مع ذلك، من الوصول إلى الكثير من النصوص والوثائق الجديدة [3]، التي فسح بعضها المجال لتسليط الأضواء على العلاقة بين النخبة والسلطة في قمة الجهاز السياسي. ومنها ، وثائق اعتمدنا عليها في هذا البحث من أجل استجلاء الميكانيزمات التي تحكمت في سير المؤسسات السياسية والإدارية، ورصد طبيعة العلاقة بين النسق السياسي والإداري والفاعلين فيه، ودراسة جوانب من أنماط التفكير السياسي، أو بالأحرى التمثلات التي سيطرت على أذهان رجال المخزنوكبار الفاعلين الفرنسيين الذين ساهموا في صنع الإستراتيجية الاستعمارية.

2 – انظر : A. Ben Mlih, structures politiques du Maroc colonial, (L' Harmattan, 1990),p. 175.
نشير في هذا الباب إلى أن بعض الباحثين أصبحوا يرددون، انطلاقا من فكرة التعاون والتقارب بين السلطان والمقيم العام ليوطي، فكرة تقبيل هذا الأخير ليد العاهل المغربي ! لكنهم لم يقدموا أبدا ما يثبت ذلك.

3 – استقيناهذه الوثائق ، بشكل خاص، من أرشيفات الخزانة العامة بالرباط(أرشيف المغرب حاليا)، ووزارة الخارجية الفرنسية بباريس، ومركز الأرشيف الديبلوماسي بمدينة نانط Nantes.

4 – انظر نص العقد في:
بوعسرية بوشتى، "مركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانط في فرنسا"، أشغال ندوة "وثائق عهد الحماية، رصيد أولي"، (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 57، ص_37- 21.)، ص_37–36.

I. الاندماج القسري للمخزن في النسق الاستعماري الناشئ

كانت السلطة الاستعمارية حريصة، طبقا لما نص عليه عقد الحماية الموقع بفاس، في 30 مارس 1912، على إشراك المخزن في "النظام الجديد". و في هذا الإطار، نص العقد المذكور على أن "دولة الجمهورية الفرنسوية ودولة جلالة السلطان الشريفة بناء على ما لهما من الاهتمام بتأسيس نظام مبني على السكينة الداخلية والراحة العمومية يسوغ به إدخال الإصلاحات وإثبات النشر الاقتصادي بالمغرب قد اتفقتا..على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية" [4].

ولإبراز دور السلطان ومكانته في الكيان الاستعماري المفروض، أكد العقد على أن "هذا النظام .... يحترم حرمة السلطان وشرفه العادي، وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها والشعائر الإسلامية وخصوصا تأسيسات الأحباس". كما أنه نص على ضرورة "تنظيم مخزن شريف مضبوط....." [5].

وبناء على ذلك، فإن هذه الدولة الناشئة في المغرب الخاضع "للحماية" الفرنسة ، التي ينطبق عليها مفهوم الدولة التراسبية Etat sédimental المستعمل في العلوم السياسية [6]، كانت ناتجة عن الالتقاء بين « الدولة » السلطانية و الدولة الاستعمارية، وقائمة على ثنائية أو ازدواجية الكيان السياسي والمؤسساتي الناشئ. وهذا، ما مكن المستعمر من حل المسألة المؤسَّسية بزرع الدولة في كل مكان، مستغلا في ذلك،مشروعية الدولة السلطانية وإرثها الديني، ومستفيدا من قوة السلطان الرمزية والمعنوية.

ودعما لهذه المبادرة، حافظت الإقامة العامة الفرنسية على الطابع التقليدي للمخزن، لكنها انتزعت منه معظم سلطاته واختصاصاته، بحيث لم تترك له إلا اختصاصات تقليدية ومحدودة، غالبا ما كان يمارسها تحت مراقبة صارمة. وبذلك، فإن هذا الكيان المخزني ــالذي كان قبل أن يستفحل الضغط الاستعماري بالمغرب، القوة القادرة إلى حد ما، على توحيد الرعية والتوفيق بين مكونات "المجتمع" ــ أصبح ، بعد الخضوع لنظام الحماية، سنة 1912، جزءا لا يتجزأ من "النظام الجديد"، و أداة من الأدوات التي استخدمها المستعمر لتوطيد دعائم السيطرة الاستعمارية.

وانسجاما مع هذا التصور، أظهرت سلطات الحماية الفرنسية، مراعية في ذلك، الاتفاقيات لتي وقعتها مع المخزن، ومع قوى استعمارية أخرى، اهتمامها بالمحافظة على هيبة السلطان و الابتعاد عن نظام "الإدارة غير المباشرة". لكنها سارت في الواقع، ومنذ البداية، في طريق "الإدارة المباشرة"، التي تعني التصرف في شؤون البلاد، والتحكم في المجال الجغرافي والاجتماعي، بدون رقيب أو حسيب. بيد أنها عملت في نفس الآن، ذرا للرماد في العيون، على منح رجال المخزن، في آلتها الإدارية الجديدة أدوارا محددة ومحدودة في مجالات معينةتقليدية، تتمثل، بشكل خاص في الأحباس والتعليم الإسلامي والأملاك المخزنية . كما أنها عملت، خصوصا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ـ التي زادت وضعيتها بالمغرب حرجا وصعوبة ـ على إحياء مجلس الوزراء واستشارة هؤلاء في القضايا التي تخص وزاراتهم،

5 – المصدر نفسه.

6 - Abdallah Ben Mlih,Structures politiques du Maroc colonial : d'un "état" sultanien à un "état" sédimental , 1988 [thèse manuscrite]; Structures politiques du Maroc colonial ,(L' Harmattan, 1988), pp. 14,15, 16 etc.... .

وفسح المجال أمامهم للاحتجاج، أو الاعتراض على قضايا معينة في بعض الأحيان، حرصاً منها على الظهور بمظهر الدولة العادلة المراعية للأعراف والقوانين .

ومراعاة لهذا المعطى، كانت المحافظة على التقاليد المرعية شرطا أساسيا التزم به المقيم العام ليوطي في كل ما يتعلق بالمخزن. نشير في هذا الإطار، إلى أنه حرص على أن يحافظ الوزراء والكتاب "على مناهجهم وأساليب عملهم التقليدية، وطريقة جلوسهم فوق الحصائر و السجادات في البنيقات بدار المخزن". وعمل أيضا، "تحت ذريعة جهل النخبة المخزنية باللغة الفرنسية واختلاف مناهج المخزن التقليدية عن المناهج الأوربية، على عزل هذا الأخير عن الإدارات العصرية التي أشرف عليها الفرنسيون بشكل مباشر"، بحيث لم يطبق بالمغرب " حتى النموذج التونسي الذي انبنى على إدخال العنصر الفرنسي للوزارة واشتغال الموظفين التونسيين و الفرنسيين جنبا إلى جنب في نفس المصالح الإدارية"(7). كما أنه قام، بالإضافة إلى ذلك، بإحياء نظام التنقلات السلطانية بين ربوع البلاد، حرصا منه على إظهار "هيبة" المخزن، وأيضا، للاستفادة منها في تحقيق الأهداف الاستعمارية.

نذكر من ذلك المحلة السلطانية التي انطلقت من مدينة الرباط إلى مراكش، بعد مبايعة مولاي يوسف سلطانا، وانهزام المجاهد أحمد الهيبة بموقعة سيدي بوعثمان (سبتمبر 2012). وهي المحلة التي كانت موضوع رسالة بعثها السلطان مولاي يوسف إلى المراسي، بعد أن أنهى زيارته إلى مراكش وعاد إلى عاصمته، مدينة الرباط (خريف سنة 1913). من جملة ما ورد في هذه الرسالة التي تضمنت معطيات جد هامة ترمز لهيبة العاهل، نذكر ما يلي:"... استقر نظرنا الشريف العود لرباط الفتح على طريق المراسي السعيدة بقصد التبرك بساداتها والنظر في مصالحها الحميدة فبارحنا مراكش الحمراء على بساط العز والأمان وعناية الله تحرس موكبنا الشريف في كل آن وذلك يوم السبت حادي عشر شوال الأبرك قاصدين ثغر الصويرة فوافيناه....وفي كل ثغر يقابل ركابنا الشريف ب...... الفرح والاعتبار والملاحظة بعين الإجلال والوقار وتجيئنا القبائل بأنواع التحايا. وما تركنا ثغرا من الثغور إلا وأهله يتمنون أن يكون مقامنا بين ظهرانيهم على ممر الأزمنة والدهور.ومن هناك قصدنا حضرتنا الشريفة بالرباط ولأسباب التوفيق بأذيال ركابنا الشريف أعظم ارتباط فأشرقت شموس جنابنا الأسما (كذا)على حيطانه يوم الأربعاء الواحد والعشرين من شهر تاريخه إشراقا منوطا بالعز والإقبال محوطا باليمن والعناية والإجلال وكان دخولنا إليه في احتفال باهر ورونق زاهر وأعلمناكم لتأخذوا حظكم من السرور وتنشرح منكم الخواطر والصدور على ما سناه الله لجنابنا من التيسير التام والعز الذي لا يدرك شأوه ولا يرام والسلام في 27 قعدة الحرام عام 1331"/28-10-1913 -(8).

المثير للانتباه في هذه الرسالة ـ التي ظلت، من حيث لغتها وأسلوبها، حبيسة التقاليد والقوالب التقليدية المعمول بها فيالرسائل المخزنية والظهائر السلطانية الموروثة عن القرن التاسع عشر ــ أنها لم تشر إلى السياق الاستعماري الذي أنتجت فيه، إذ أنها كتبت بعد توقيع عقد 30 مارس 1912 ، في ظرفية جد حرجة بالنسبة لنظام الحماية الفتي، تحت إشراف ومراقبة الإدارة الاستعمارية، كما هو الأمر بالنسبة لكل الأمور والمسائل المخزنية آنذاك. وهي بذلك، تعطي الانطباع الخاطئ بأن السلطان

7 – عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية 1912 – 1940، (منشورات أمل، 2015)، ص 51.

8 - Dossier n° 5 :Le Sultan Mouley Youssef, C.D. n°48, Archives diplomatiques de Nantes (A.D.N.)

كان يتمتع بكل هيبته وسطوته، وتأتي منسجمة مع الإستراتيجية الاستعمارية الهادفة إلى إحياء التقاليد المخزن خدمة لمصالحها.

هذا ما نلمسه أيضا، وبشكل أوضح بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث زادت حاجة فرنسا للمخزن وللعب على وهم الحماية وازدواجية الإدارة (المخزنية والفرنسية). نستشف ذلك مثلا من رسالة بعثها المقيم العام الجنرال ليوطي إلى الصدر الأعظم محمد الكباص، في 29 غشت عام 1917، بعد أن طلب هذا الوزير الصدر الإعفاء من منصبه "العالي" لأسباب صحية. ذكر ليوطي في رسالته الجوابية أن السلطان لم يُولّه الصدارة العظمى إلا لأنه "رجل عظيم...أوقف نفسه طوال مدة خدمته الباهرة" على المحافظة على "نفوذ المخزن الشريف وإعلاء شأنه. ونظرا للخدمات الجليلة التي قدمها، فقد استحق الكباص، حسبما جاء في الرسالة، "تشكرات الدولة الجمهورية" لتفانيه في القيام بمهام منصبه "مدة أربع سنين بصداقة وإخلاص واهتمام...(و) بوفاقٍ تام مع إدارة الحماية ومساعدتها مساعدة خصوصية" [9].

نشير بالإضافة إلى ذلك، إلى أن ملامح هذه السياسة الاستعمارية الرامية إلى كسب تأييد المخزن وجذبه إلى دائرتها، تظهر في الطريقة التي سلكتها سلطات الحماية عندما رغبت في تأسيس وزارة الأملاك المخزنية في خريف سنة 1918، أي في فترة صادفت نهاية الحرب العظمى الأولى. فقد عملت على استشارة الوزير، الذي اختير لتسلم مهامها، وهو الحاج عمر التازي، في القضايا الخاصة بنظام وزارته واختصاصاتها التقليدية. تشهد على ذلك مقتطفات من رسالة وجهها هذا الوزير إلى المقيم العام، جاء فيها ما يلي: "بناء على المذاكرة الجارية مع جنابكم فيما يرجع لترتيب أشغال الوزارة المذكورة وطلبكم منا بيان نظرنا في كيفية التمشي في ذلك . فها ما ظهر ليعرض على جلالة مولانا أعزه الله وجناب المقيم العام المعظم. وجلالة سيدنا المؤيد بالله وجناب المقيم العام المحترم دامت حراسته النظر في ذلك". ويبدو من خلال الرسالة، أن تلك "المذاكرة" كانت الأساس الذي ارتكز عليه الوزير لاقتراح "التمشي في تنظيم وزارة الأملاك وفق التمشي (كذا في النص)في وزارة الاحباس ...إذ لا فارق بينهما من جهة التنظيم والترتيب " [10].

II. نخب "النظام الجديد":

1. مكوناتها

"تطلب المشروع الاستعماري، استقدام عدد كبير من الموظفين والخبراء الفرنسيين، والاستعانة، بشكل خاص، بنخبة تقنوبيروقراطية وعسكرية تتوفر فيها شروط القدرة والكفاءة" [11]. وقد أمسكت هذه النخبة ، في تلك الظرفية الاستعمارية، بزمام السلطة الفعلية في الإيالة السلطانية. وزحزحت، بالتالي، النخبة المخزنية التقليدية من مواقعها، لتحتل المراكز الهامة والحساسة، في قمة الهرم السياسي

9 – من وثيقة تحت عنوان :"ترجمة كتاب من جناب المقيم العام لسعادة الوزير الصدر سيدي محمد الكَباص"، في 29غشت عام 1917 .(D.A.CH. n° 26. A.D.N)

10 – مذكرة للحاج عمر التازي في شأن أشغال وزارة الأملاك المخزنية، كتبت في 22 محرم الحرام عام 1337، الموافق 27 أكتوبر 1918.

11 – انظر الملحق، الوثيقة رقم 1.(D.A.CH., n° 117,A.D.N).

والإداري والعسكري . وكانت مزودة بتكنولوجية وخبرات جديدة، وثقافة عصرية تؤهلها لتأطير المجال والمجتمع. وكان أعوان ليوطي ومساعدوه المباشرون، الذي اصطلح على تسميتهم بالفريق، أكثر عناصر هذه النخبة بروزا ونفوذا . فمكانتهم كانت أعلى وسلطتهم أقوى ، وكانوا بذلك، هم "سادة الإدارة " [12] وصناع القرار. وقد "أشاد الجنرال ليوطي نفسه بهذا الفريق ، الذي لم يشكل ، وفق ما ذهب إليه البعض، نخبة من الخبراء الأكفاء فقط، بل كان عبارة عن كتلة متماسكة تستمد قوتها وتماسكها من الانسجام أو التناغم الحاصل بين أعضائها" [13].

وكانت النخبة المخزنية، من جهتها، تتكون مع بداية نظام "الحماية "من « عزيزين « (نسبة إلى السلطان مولاي عبد العزيز، ذي الميول الإصلاحية) تميزوا ،أولا ،بخبرتهم الواسعة التي اكتسبوها من المزج بين الثقافة الدينية وخدمة المخزن، وأيضا من ممارسة التجارة؛ وثانيا ،بنظرتهم « الواقعية»، التي تمثلت في الاعتدال الذي وسم مواقفهم السياسية وميلهم للإصلاح وقابليتهم للتعامل مع الفرنسيين والتعاون معه . ومن بين الشخصيات الهامة والبارزة التي تجسدت فيها هذه الصفات، ووقع عليها الاختيار لخدمة المخزن في عهد ليوطي ،محمد المقري ،ومحمد الكباص ،و محمد بن الحسن الحجوي،وبوشعيب الدكالي والحاج عمر التازي ومحمد التازي...إلخ .

نشير على سبيل المثال إلى أن الحاج بوشعيب الدكالي، الذي تقلد مهام وزير العدلية ووافق على التعاون مع سلطات الحماية في هذا المجال؛ من ذلك تدارسه، مع الكاتب العام للحكومة الشريفة، هانري كايار Henri Gaillard والمستشار القضائي الفرنسي لاندري Landry، منذ بدء نظام الحماية، موضوع "إعادة تنظيم العدلية الإسلامية. وكان الفرنسيون يرون، لذلك، أنه بإمكان هذا الفقيه العالم البارز والمشهور، لسعة معرفته وسمعته الطيبة، "أن يساعد على إنجاز الإصلاح المنشود" [14].

نشير أيضا إلى إن محمد الكباص ـ الذي أعلن، بعد قيام الحركة الحفيظية ، ولاء ه لمولاي حفيظ،في شهر غشت 1908 كان من الشخصيات العزيزية البارزة. وهو يشكل لذلك، النموذج الأمثل للشخصيات المخزنية التي اعتمدت عليها فرنسا لبناء"العهد الجديد"؛ إذ اختارته لتولي منصب الصدارة العظمى(الوزارة الكبرى، في 3 نونبر 1913، بدل الحاج محمد المقري، وعمره آنذاك، لم يكن يتجاوز خمسا وستين سنة. وقد كان هذا الوزير يتوفر على المؤهلات الضرورية لمباشرة أمور الصدارة وممارسة المهام المنوطة به، نظر لثقافته الواسعة ـ إذ كان من طلبة البعثات التعليمية المتوجهة إلى أوربا ـ وخبرته الإدارية والسياسية الكبيرة، واشتهاره ،فوق ذلك ، بنزاهته واستقامته وحسن تصرفه .و كان له، لهذه العوامل كلها، تأثيره القوي على السلطان الذي ازداد بفضله، اهتماما بالشأن العام.لكن الكباص لم يبق طويلا في المنصب الذي أسند له، فبعد مرور ما يقارب أربع سنوات طلب الإعفاء ، متعللا بكبر سنه وتدهور صحته. وفي غشت من سنة 1917 لـبّي طلبه وأعفي من مهامه، باستثناء مهمته بالمجلس الأعلى للتعليم، الذي احتفظ فيه بمنصب الرئيس(ظهير 1916-2-17).

12 – عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية...... مرجع سابق، ص72.

13 – عبد الله العروي، إشكالية الدولة العربية الإسلامية، مجلة المشروع، أكتوبر 1980، ص45-9)، ص35..

14 – عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية....، ص72.

تجدر الإشارة، إلى جانب ذلك، إلى أن الإدارة العليا في مرحلة الحماية لم تتألف من الفرنسيين ورجال المخزن فقط. وإنما من الجزائريين أيضا. وفعلا، فقد شكل هؤلاء عنصرا أساسيا ضمن نخبة "النظام الجديد"، إذ أن عائق اللغة أو صعوبة التواصل بين المخزن والدولة الحامية، أفسح المجال للجزائريين المعاونين للفرنسيين بالمغرب للتغلغل في مفاصل الدولة (وداخل المجتمع أيضا). فقد أصبحوا وسطاء ضروريين بين الطرفين، إذ كان مجال اشتغالهم بامتياز، هو الترجمة، مما مكنهم من الاقتراب من مصادر القرار بدار المخزن والإقامة العامة، و القيام بأدوار هامة، ذات بعد سياسي واستراتيجي. نذكر من بين هؤلاء، محمد نهليل، "الترجمان الحربي"، الذي رقي إلى رتبة قبطان سنة 1915، و كان من المقربين إلى الجنرال ليوطي. وهو الذي استلم مهمة تسيير "مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية"، التي تأسست قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. لكن النموذج الأكثر إثارة للانتباه، من بين هؤلاء الجزائريين، يتمثل في قدور بن غبريط، الذي اشتهر بمعرفته العميقة بالمجتمع المغربي، وبالخدمات الكثيرة التي قدمها لفرنسا بالمغرب، وأصبح يعد ـ لأسباب ترتبط بهويته الإسلامية واشتغاله في الوسط المخزني من الشخصيات المخزنية ، مع أنه أجنبي ومنتم للإدارة الاستعمارية.

2 – النظام الجديد والسلوك السياسي للنخبة المخزنية:

من الأسئلة التي تفرض نفسها على الباحث المنشغل بقضايا المخزن في فترة الحماية، سؤال يتعلق بمدى اندماج هذا الأخير في النسق الجديد، ودرجة تأثر سلوكه ونمط تفكيره بالظرفية الاستعمارية الجديدة التي شكلت منعطفا حاسما في تاريخ المغرب. ينبغي أن نشير، في البدء، إلى أن الثقافة المخزنية في القرن التاسع عشر تطورت ونمت في وسط سوسيوثقافي تقليدي، وارتكزت على مجموعة من الرموز والتمثلات أو الطقوس التقليدية المبنية على منطق أبوي أو باتريمونيالي [15]. لكن الضغط الاستعماري المتزايد، خصوصا في فترة الحماية، جعل من "دار المخزن"، التي كانت "تتبلور(فيها)... ثقافة السلطة...(و)مرجعيات سنن الطاعة والولاء.." [16]، هيئة من هيئات النظام الاستعماري. في ظل هذا الوضع الجديد، وجد رجال المخزن أنفسهم في مرتبة التابعين، موزعين بين الولاء للسلطان ـ الذي انكمشت سلطته وأصبح محاصرا وخاضعا للمراقبة ـ وللمقيم العام الممسك بزمام السلطة الفعلية بالبلاد ،و قابلين، ولو على مضض، للواقع الاستعماري المبني على الثنائية المتمثلة في السلطان والمقيم العام ، أي لازدواجية شكلية ظاهرية في السلطة والحكم، تعلي في الظاهر من شأن السلطان، وتجمع ، في الواقع، خيوط السلطة الفعلية بين يدي المقيم العام الضابط العسكري الجنرال ليوطي، الذي ارتقى إلى رتبة مارشال بعد الحرب العالمية الأولى.

15 - Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien, Note sur la réorganisation de la justice indigène, 1914, (12 p.), p.2-3. fonds Weisgerber (W): ch. n° 6, Carton n°2 , B.G.A. (Bibliothèque générale et archives : section des archives. Rabat (Archives du Maroc).

15 – راجع: محمد الطوزي، "الإصلاحات السياسية والانتقال الديموقراطي" ، في كتاب "التحولات الاجتماعية بالمغرب" (كتاب جماعي)، الرباط، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث ،2000، (ص171–137)، ص146–145

16 – نفس المرجع والصفحة.

واللافت للنظر أن هذه الثنائية كانت تتجسد بقوة في المراسلات والتقارير الرسمية، وأيضا في التقاييد والخطب أو الرسائل المخزنية . هذا ما نلمسه، بشكل واضح، على سبيل المثال، من الرسالة السابقة الذكر، التي كتبها الحاج عمر التازي إلى المقيم العام (27-10-1918)، بعد تعيينه على رأس وزارة الأملاك المخزنية، ذكر في بدايتها ما يلي :"...بناء على ما اقتضاه نظر مولانا أعزه الله وجناب سعادة المقيم العام المحترم الجنرال السيد ليوطي من تأسيس وزارة الأملاك المخزنية وترشيحنا للخدمة بتلك الوزارة وتلبيتنا لدعوتهما شاكرين فضلهما على ذلك". وتعزيزا لهذا المعنى، أضاف الوزير في رسالته ما يلي: "....طالبين منه سبحانه أن يعيننا على ما هو مقصودنا من خدمة الجناب المولوي أعزه الله والدولة الحامية الفخيمة ووطننا العزيز بكامل النصيحة وأن يهيئ لنا الأسباب التي تعود على الأملاك المخزنية بالتنمية والنجاح".

الأدهى أن أعيان المخزن، أو بعضهم على الأقل، كانوا يتعاملون مع الإقامة العامة باعتبارها القوة القادرة على ضمان حقوقهم وحماية مصالحهم . نلمس ذلك،من خلال الشكاوى أو رسائل التظلم التي قدمها بعض رجال الدولة المخزنية للسلطة الاستعمارية، تعبيرا، أولا، عما لحقهم ، قبل فرض الحماية على المغرب سنة 1912 ،من حيف وعسف من المخزن، الذي أضر بهم وانتزع منهم، حسب زعمهم، الكثير من الأموال؛ وثانيا، عما قامت به الإدارة المقيمية، في المقابل، من أجل إنصافهم.

نذكر من بين أبرز هؤلاء أحمد الجاي، الذي كان المدير العام للأحباس، منذ 31 أكتوبر 1912، وارتقى إلى مرتبة وزير مع ارتقاء هذه الهيئة المخزنية إلى وزارة سنة 1915. فقد وجه رسائل تظلم و استعطاف عديدة إلى لإقامة العامة، منها الرسالة التي بعثها إلى الجنرال ليوطي في1913-06-11.وقد سجل فيها ما لحقه من ضرر وحيف على يد مولاي حفيظ ،الذي أخذ منه، على حد قوله، مبالغ مالية كبيرة [17]. كما بعث رسائل أخرى غيرها إلى عدد من كبار الموظفين الفرنسيين يلتمس منهم فيها التدخل في المشكل من أجل إنصافه وإرجاع أمواله الضائعة إليه [18]. وفي هذا الاتجاه، عبّر الجاي في الرسالة التي بعثها للمقيم العام عن ثقته في "دولة الحماية". وألح، في نفس الوقت، على أنه "من خاصة المحبين" "للدولة" و"من عبيد سيدنا ومولانا السلطان" [19]. ونرى هكذا، بأنه ـ مع حرصه على إظهار خضوعه التام للسلطان ـ يتوجه للمقيم العام بصفته المسؤول أو الراعي الأعظم القادر على مراعاة "حقوق"الناس والنظر في مصالح المجتمع.

وبناء على هذه المعطيات، يمكن القول، بأن الوزراء وكبار رجال المخزن أصبحوا "يتمتعون" بحقوق وضمانات لم تكن متوفرة لهم من قبل. و"كان الضامن لها الإقامة العامة أو دولة الحماية التي لم تعد ،من خلال معالجتها لمثل هذه الشكاوى،تظهر بمظهر القوة القادرة على الحسم في المشاكل المطروحة"، الخاصة بالأمن والنظام والاستغلال الاقتصادي للبلاد فقط، "بل أصبحت تظهر أيضا، بمظهر الدولة العادلة، الحريصة على تحقيق العدل، و على رعاية مصالح الناس." [20].

17 – الموجود في مركز الأرشيف بمدينة نانط الفرنسية. D.A.CH., n°70 . استنسخنا هذه الرسالة المتعلقة بهذه الشكاوي من الملف التالي

18 – نذكر منها رسالته إلى هانري كايار ، الكاتب العام للحكومة الشريفة–Si Ahmed El Djaï à M. Gaillard, Consul de France , Rabat, le 15 06–1913. وهي تحمل نفس التاريخ الذي حملته الرسالة الموجهة إلى ليوطي ،

19 – الوثيقة نفسها

20 – عبد الحميد احساين، المرجع السابق، ص 115.

III- حول أطروحة الانسجام بين المخزن والإقامة العامة

1 - ليوطي وسياسة الابتسامة

ارتكزت الاستراتيجية الاستعمارية، في واقعها،على نظام الإدارة المباشرة ، وفي ظاهرها، على "سياسة المراعاة"، المبنية على المحافظة على التقاليد السلطانية والمظاهر التقليدية المغذية لوهم الحماية. و سارت العديد من الدراسات في هذا الاتجاه، للتأكيد على نجاعة "سياسة الأعيان" التي اعتمدها ليوطي من أجل احتواء النخب المغربية . تقوم هذه السياسة على ضرورة الاعتماد على الأعيان ، "النخب الحية" في البلاد ، للتحكم في المجال وأهله. وقد استعمل ليوطي، في هذا السياق، مصطلحات أخرى، أهمها "سياسة الابتسامة" و"سياسة اليد الممدودة" ، لدعم خطابه القائم، إلى جانب مبدأ "الحماية، على مبدأ "الشراكة"، الذي يعني إشراك النخب المحلية(المغربية).

واللافت للنظر، في هذا السياق، أن أغلب التقارير الفرنسية ـ خصوصا تقارير "الكتابة العامة للحكومة الشريفة، الهيئة الفرنسية المشرفة على المخزن ـ سارت في اتجاه الإشادة بالنتائج "الإيجابية" للسياسة الأهلية "الليبرالية"، التي نهجتها سلطات "الحماية بالمغرب، وبدور الإصلاحات في دعم مكانة المخزن ـ ككيان ديناميكي وفاعل ـ في "النظام الجديد"، وتوطيد علاقة التفاهم والتعاون بين السلطان والإقامة العامة [21]. وفي هذا الاتجاه، عبّر هانري كايار Henri Gaillard، رئيس هذه الهيئة، في فبراير 1916، أي في ظرفية الحرب العالمية الأولى، عن ارتياحه، "للجهود المبذولة من أجل توطيد سلطة السلطان" [22]، و"للتعاون الصادق" القائم بين الفرنسيين و المخزن" [23]. وذكر أيضا، أن نتائج سياسة الإصلاح كانت بادية للعيان، إذ عملت على تسهيل تطبيق الحماية على نمط ليوطي، الراغب في إقناع المحميين بأن الحماية ليست وهما، وأن المخزن كيان حي وحيوي يعمل بتعاون وثيق مع الدولة الحامية على تنمية البلاد [24]. وقد ربط المقيم العام الجنرال ليوطي نفسه النجاح الذي حققه بالمغرب آنذاك، بدينامية "سياسته الأهلية"، التي كانت ، وفق ما ذكره البعض، بمثابة رهان على بنيات الماضي لمباشرة المستقبل [25]. وفي نفس الاتجاه سارت مختلف الدراسات والأبحاث التي أظهرت حرصه أو عزمه، منذ سنة 1913، على تطبيق "سياسة المراعاة" أو "اليد الممدودة" من أجل كسب ثقة النخبة السياسية المغربية و توريطها في سياسته الاستعمارية [26].

21 - H. Gaillard. Rapport sur l'organisation du makhzen et sa collaboration avec les services du Protectorat, 15-2-1916 ....p. 1.. (chemise n° 3. réorganisation du Gouvernement chérifien (4p.). Carton n° 1. fonds Weisgerber (W) . B.G.A.

22 - La réorganisation du Gouvernement marocain .(54p.).ibid.

23 - Le Maroc pendant la guerre .Rabat .décembre 1915. (2p.).chemise n° 1. W. (Weisgerber) . B.G.A

24 - H.Gaillard. Laréorganisation du Gouvernement marocain .(54p.). op. cit.

25 – وليام هويسنطن ، الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والإفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1943–1936 ، تعريب إبراهيم بوطالب،(الرباط ، منشورات كلية الآداب، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 10، 2002–2001) ص 23.

26 – ذكر الباحث دانييل ريفي، في هذا الصدد، أن معظم المغاربة استسلموا، خصوصا بعد انتصار فرنسا في الحرب العالمية الأولى، لفكرة التعاون مع "الحماية"؛ وأن ليوطي ، الذي شعر بما يختمر في صدورهم من مشاعر تعبر عن رفض الاحتلال، عرف كيف يتعامل معهم ويجذبهم إليه ، محاولا، في نفس الوقت ، "تأخير تشكل شعور وحدوي لدى المغاربة Lyautey et l'institution du Protectorat, (3t.. Paris. éd. L'Harmattan, 1988). t. 1 p. 178.

لكننا نجد، من جهة ثانية، العديد من التقارير الفرنسية، خصوصا الاستخباراتية، التي تشير إلى أن الريبة والحذر كانا الأساس الذي ارتكزت عليه العلاقة بين سلطات الحماية و المخزن. ذهب البعض، في هذا الاتجاه، إلى أن إدارة الحماية ابتعدت عن الوزراء، الذين فقدوا حماسهم في إمكانية التعاون معها ،فانغمسوا في سبات عميق [27]، أو انشغلوا بالدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم [28]. والجنرال ليوطي نفسه كان يرى في المخزن هيئة معقدة تجنح بطبعها، إلى حبــك المناورات والدسائس. واقتنع بناءً على ذلك، بضرورة أن ينبني التعامل مع الشخصيات المخزنية على الشدة والصرامة. وذكر في هذا السياق، في رسالة تتحدث عن ضعف فعالية راوول مارك Raoul Marc ـ مدير "الأمور الشريفة"(المخزنية)ـ وليونته في التعامل مع رجال المخزن على ضرورة التعامل معهم بغلظة أو "زعزعتهم باستمرار" (ليسهل تطويعهم) [29].

نلمس هذا التمثل ،بشكل أوضح، من خلال موقف إيدوار ميشو بيلير-Edouard Michaux Bellaire،رئيس القسم السوسيولوجي بإدارة الشؤون الأهلية Direction des affaires indigènes،الذي ارتقى إلى مرتبة مدير بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد بدا مقتنعا بعدم رغبة السلطان والمخزن في التعاون الصادق مع الفرنسيين. وفي هذا الاتجاه، أكد ميشوبيلير، في مذكرة حررها سنة 1923، على أن فرنسا حاولت،منذ سنة 1912، العمل بمبادئ نظام الحماية، القائم على المحافظة على وحدة الإمبراطورية، والسيادة السلطانية، أو على سيادته الدينية،على الأقل، لكنها فشلت في ذلك.وألح ، تبريراً لذلك "على سوء نية المخزن، الذي كان يستعمل أسلوب الابتزاز، للحصول على تعويضات وتنازلات، مقابل ما يعتبره تنقيصا من سيادة السلطان. و لم يكن هذا الأخير ينظر إلى الفرنسيين، حسبما ذهب إليه هذا الموظف الفرنسي السامي والباحث السوسيولوجي المرموق، إلا باعتبارهم حماة له. وخلص، بناءً على هذا الحكم، إلى أن القصر الذي استفاد من التزام فرنسا بضرورة المحافظة عليه ، لم يفعل ما يمكن أن يدفع الفرنسيين إلى التغاضي عن عدم منفعته. وتنبغي الإشارة، في هذا السياق، إلى أن ميشو بيلير ، الذي أثاره غليان الحركات الوطنية بالمشرق العربي، لم يكن يثق البتة في إمكانية حدوث أي تقارب أو توافق فرنسي -إسلامي، أو في فكرة اعتراف المغاربة بالجميل للفرنسيين، لما أنجزوه من "عمل حضاري عظيم". وكان من هذا المنطلق، مقتنعا بأن الوجود الفرنسي لن يقابل في أي بلد من بلدان الإسلام إلا بالسخط والاستياء، رافضا، في نفس الوقت، للأقاويل التي تتحدث عن استفادة المستعمَرين من التطور أو التقدم الاقتصادي الحاصل بالبلاد؛ إذ لم يستفد من ذلك التقدم، في رأيه،إلا الفرنسيون وبعض المتاجرين"، أمثال الكلاوي و الحاج عمر التازي وغيرهما" [30].

27 - Ch.- A. Julien. Le Maroc face aux impérialismes.1415-1956 . (Paris, Editions J.A., 1978). p. 110 .

28 – نفس المرجع والصفحة.

29 – العبارة التي استعملها، في هذا الصدد، هي التالي: « des gens qu'il faut secouer constamment » .

انظر:

Lettre de Lyautey à M. Le Secrétaire général, M.A.E., 23-12-1923, Série :Personnel- dossiers individuels -2ème série : Marc raoul, n°255, Archives du Ministère des affaires étrangères, France.

30 – انظر: عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية ....، مرجع سابق، ص 144. المقتطفات والمعطيات التي عبّر عنها ميشو بيلير مأخوذة من التقرير التالي:

Michaux-Bellaire, Note confidentielle adressée au colonel Huot , le 7 août 1923, Papiers Michaux-Bellaire, B.G.A.

2. المخزن و إدارة الحماية :التعاون الصعب

نجد في الكثير من الرسائل والخطب المخزنية هيمنة خطاب الود والمحبة تجاه السلطة الاستعمارية، بحيث تبدو الحماية، من هذا المنظور- الذي ينسجم مع خطاب ليوطي ومبادئه، وما روجته الدعاية الاستعمارية آنذاك ـ عملا إنسانيا ومشروعا إصلاحيا قائما على التعاون المتبادل بين المغاربة والفرنسيين والانسجام التام الناتج عن الرغبة المشتركة في تحقيق مصلحة الدولة والمجتمع .

نذكر من بين الرسائل التي عبّرت عما يحمله السلطان و المخزن للمستعمر من حب ومودة، ما كتبه مثلا ، العربي بن المكي الحسناوي، في رسالة موجهة، باسم السلطان مولاي يوسف، إلى الجنرال كوروGouraud، بعد أن توصل من الجنرال ليوطي بخبر مبايعة فاس له. ونص الرسالة هو التالي: "جناب المحب العاقل الناصح المعتبر الجنرال مسيو كوروا (هكذا في النص) بعد مزيد السؤال عنك ومحبة أن تكون بخير دائما فقد وصل التلغراف من سعادة المقيم العام المسيو اليوطي (هكذا في النص) بتهنيته الجناب العالي بالله بمبايعة أهل فاس وعلمائهم وقضاتهم وشرفائهم ومرابطيهم وتجارهم وكافة الخاصة والعامة منهم وانبرام أمر البيعة المباركة على احسن حال وتم أمرها على وفق مراد الله وأمرنا سيدنا أيده الله ان نكتب لك بانه طالع التلغراف المذكور بتهنيته له بالخلافة الكبرى والإمامة العظمى وعلم منه كمال اعتنائه بشأنه واهتمامه بأمره ويؤمل منك أن تجيبه في التلغراف بما يناسب علو مقامه ورفعة شأنه وتعلمه بأن سيدنا نصره الله على يقين من أنه يحب له الخير الجزيل والسعادة الكاملة ولتجازيه عن ذلك بحسن ما يجازي به الكبراء أهل المحبة الصادقة وختم في 9 رمضان المعظم عام 1330 هـ.(1912–09–13) العربي بن المكي الحسناوي لطف الله به" [31].

لا يبدو مما حرره هذا الكاتب المخزني أن السلطان الجديد مولاي يوسف، الذي وصل إلى السلطنة بعد تنحية أخيه مولاي حفيظ، كان في خلاف أو تعارض مع القوة الاستعمارية التي فرضت الحماية على المغرب بقوة السلاح. فقد أتت رسالته ، في هذا الشأن ، محملة بالعبارات والمعاني التي ترمز للوئام والانسجام.

غير أن الكثير من التقارير الفرنسية تحدثت في المقابل، عما كان يعتمل في صدور رجال المخزن، أو بعضهم على الأقل، من غبن وامتعاض ، بل ومن رفض للاستعمار أحيانا. ترمز لذلك مثلا، ما رصدته التقارير من تقلب في مواقف محمد الكباص،أو على الأصح مشاعره تجاه الحماية. فهذا الوزير الذي تبوأ منصب الصدارة العظمى بين سنتي 1913 و1917، وكان من أبرز الشخصيات المخزنية التي حصلت على ثقة الدولة الحماية، حسبما يظهر من الوثائق الرسمية.

لكن العديد من التقارير السرية و الاستخباراتية تحدثت في المقابل ، عن الفتور أو الامتعاض الذي طبع سلوك الكباص، أثناء الحرب العالمية الأولى، تجاه سلطات الحماية، وكشفت، من خلال رصد تصرفاته وتتبع حركاته، عما مرت به العلاقات بين المخزن والإقامة العامة، من لحظات أزمة، مثقلة بالتوترات الخفية والمشاعر المقموعة [32]. هذا ما أبرزه ، بشكل خاص، تقرير وقعه الكاتب العام للحكومة الشريفة، في يناير 1916، ذكر فيه، بالإضافة إلى ذلك، بأن تصرفات هذا الوزير تجاه الفرنسيين

31 - Dossier n° 5(le Sultan Mouley Youssef). C.D.n°48. A.D.N

32 – عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية.......ص 117- 115

أثناء الحرب العظمى) تذكّر "بموقفه المزدوج " بعد عودته من الجزائر إلى فاس ، سنة 1905. وأشار، في هذا السياق، إلى أن التطورات (المأساوية) التي عرفتها المسألة المغربية، منذ تلك السنة، أدت به إلى الابتعاد، ولو بشكل غير علني، عن موقفه المؤيدللفرنسيين، من أجل ربط علاقات سرية مع الألمان، عن طريق صهره عمر الخطيب"، والسعي لكسب ثقة هؤلاءو"إقناعهم بأن ميله لفرنسا ظاهري فقط" [33].

ونجد في حالة الحاج عمر التازي، وزير الأملاك المخزنية، منذ سنة 1918، أيضا، ما يرمز لما كان يطبع العلاقات بين رجالات المخزن الكبار والنخبة الاستعمارية ، بين الحين والآخر، من تناقضات وخلافات. نشير في البدء، إلى أن هذا الوزير كان من بين الوزراء الذين استعانت بهم الإقامة العامة لتسهيل سير الحماية. وقد قيل الكثير عن ارتياحه لوضعيته في فترة الاستعمار، باعتباره من كبار التجار ممثلي الأمناء الحضريين الذين انفتحوا على الغرب واجتذبتهم الرأسمالية الاستعمارية، واستسلموا الفكرة الخضوع لوصاية أجنبية تسير بالمغرب في اتجاه الإصلاح والتطور [34].

لكن البحث الوثائقي في تاريخ الحماية قد يستدعي تجاوز مثل هذه الفرضيات أو المسلمات المبسطة التي حفلت بها الكتب والمراجع التاريخية. نستدل على ذلك، بمعطيات استقيناها من وثائق مختلفة ومتعددة، نذكر منها رسالة بعثها الحاج عمر التازي، وزير الأملاك المخزنية، إلى الإقامة العامة، في 29 حجة عام 1339 .الموافق 2 سبتمبر 1921 ، بعد أن أخذت " إدارة الأملاك المخزنية "، (وهي إدارة فرنسية موازية لوزارته، تابعة لمدير الأمور الشريفة)، في ظرفية عانت فيها سلطات الحماية من أزمة مالية خانقة، تتصرف في الأكرية والعقود الخاصة بالأملاك المخزنية دون استشارته أو إخباره بالأمر [35]. وهو بذلك، قد احتج على التهميش أو الإقصاء الذي تعرضت له وزارته، التي انتزعت منها مهام تدخل في صميم عمل المخزن، من طرف الإدارة الاستعمارية، التي كانت عازمة على التحكم في موارد البلاد وثرواتها.

والمثير للانتباه، أن الوزيرعزز شكايته بنسخة ظهير(وقع في 8 رجب 1337، الموافق 10 أبريل 1919) يضبط اختصاصاته ويحدد علاقته برئيس "إدارة الأملاك المخزنية" الفرنسي [36]، ليبين بأن تصرفات هذه الأخيرة،التي استحوذت على أهم مهام وزارته، خرجت عما نص عليه الظهير الشريف المحدد لاختصاصات وزارة الأملاك المخزنية.وعبّر من خلال ذلك، عن إصراره الشديد على الدفاع عن اختصاصاته، وبالتالي عن اختصاصات المخزن وحقوقه . ويبدو من الرسالة، التي اتسم أسلوبها باللطف والاعتدال طبعا، أن الوزير لم يكن رافضا للواقع الجديد، الذي فرضه عقد 30 مارس 1912، لكنه لم يكن راغبا في أن تنتزع منه مهام تدخل في دائرة اختصاصاته.

والجدير بالإشارة أننا نلمس مثل هذه التوترات أيضا، داخل منظومة الحماية، عند تصفحنا للوثائق التي تتعلق بالجزائري عبد القادر بن غبريط، مدير التشريفات والبروتوكول ورئيس قلم الترجمة.

33 - Henri Gaillard, Guebbas et son entourage, note Confidentiel , janvier 1916, 2 p., D.A.CH.n° 26, A.D.N

34 - D. Rivet, Lyautey et l'institution ...,op. ct.,t.I , pp. 87-89, t.II, pp. 163-164;

G. Gaulis, Lyautey intime,(Paris, Berger-Levrault, 1938), p. 98.

35 - D.A.CH. n° 117, A.D.N.

36 – الملف نفسه.انظر الملحق : الوثيقة، رقم 3

لقد كان هذا الشخص البارز الذي وطد موقعه، بسبب هويته الإسلامية وثقافته الواسعة، في المنظومة المخزنية والاستعمارية معا، « موظفا » منتميا للإدارة الفرنسية، لكن أدواره زادت أهمية، بعد أن زرعته فرنسا قبل سنة 1912، بالمخزن، لتجعل منه " مستشار الحكومة الشريفة ". زادت من أهمية الأدوار التي أصبح يقوم بها بعد توقيع عقد الحماية سنة 1912، داخل هذه المنظومة. وبعد انطلاق عهد الحماية،تعززت أدوار هذا"الفقيه العالم الشهيرالقاضي والمستشار السلطاني "،(جريدة السعادة،1914-12-12)في رحاب المخزن، باستلامه منصب رئيس قلم الترجمة وقسم التشريفات السلطانية، مما أهله ليصبح على علم بأسرار المخزن ومستشارا مسموع الكلمة [37].

لكن المقيم العام ليوطي ـ الذي لاحظ علاقته المتينة بالسلطان والمخزن،من جهة وبوزارة الخارجية الفرنسية التي كانت تستخدم هذا الجزائري لرسم ملامح سياستها « الإسلامية »بالمغرب، من جهة ثانية ـ أصبح ، خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى، كثير القلق والانزعاج من تصرفاته. فهو لم يعد يثق فيه، وبدأ يجد صعوبة كبرى في التحكم في أنشطته وضبط تحركاته؛ لذا، ذكره بصرامة عنف وجفاء،سنة 1919، بأنه، قبل كل شيء، موظف فرنسي، تابع له. وحاول، بناء على ذلك، تقليص أدواره وإيقاف صعوده. غير أن مسيرة هذا الجزائري، الذي كان سريعا ما يسترجع مكانته بعد كل كبوة يتعرض لها، لم تتأثر كثيرا بهذه العوامل [38].

ويمكن أن نستخلص من هذه العوامل أن صورة الانسجام والتناغم بين الإقامة العامة والمخزن، كانت تخفي خلفها ما طبع العلاقات بين الطرفين من تعقيدات وتوترات، واختلاف مواقف الرجال من الحماية، باختلاف قناعاتهم وطبائعهم والوضعيات الظرفية التي خضعوا لها. يندرج في هذا السياق أيضا، موقف الإقامة العامة التي لم تكن، كما أسلفنا ، تثق في المخزن. نلمس هذا حتى في تعاملها مع محمد المقري الذي كان من أبرز رجال المخزن الذين تعاونوا معها، بقوة. و مع أنه اشتهر، حسب الوثائق الفرنسية نفسها، بالجشع وتعاطي الرشوة والميل للاختلاس، وبكونه رمزاً من رموز نظام مخزني مُنْتَقد وفاسد،فإن ذلك، لم يمنع المقيم العام ليوطي، من أن يسلمه مفاتيح الصدارة العظمى سنة 1912؛ وإن كان قد استبدله، سنة 1913، بمحمد الكباص، فإنه أعاده إلى منصبه سنة 1917، ليبقى فيه إلى نهاية الحماية. والمفارقة المثيرة للاهتمام، أن ليوطي لم يكن يثق في المقري، الذي كان مشهورا بإتقان فن الخداع واللعب على الحبلين. وهذا ما انتبه إليه منذ وقت مبكر، القنصل الفرنسي في فاس، هانري كايار، الذي أكد في بعض رسائله، حسبما ذكره دانييل ريفي Daniel Rivet، على خطورته ودهائه [39].

نستخلص من كل الاعتبارات السابقة بأن عنصر عدم الثقة كان الأساس الذي ارتكزت عليه العلاقة بين الإقامة العامة والمخزن، في ظل وضعية استعمارية، أصبح فيها رجال إدارة الحماية الفرنسيين سادة البلاد وأصحاب القرار في الإيالة السلطانية (إلى جانب الإسبان في الشمال والجنوب الصحراوي). إنها وضعية غير منسجمة مع منطق نظام الحماية ـ الذي يعد في هذا الصدد وهما من الأوهام ـ نتيجة انكماش اختصاصات السلطان و تقلص مجال تدخل الوزراء، وخضوع المخزن برمته

37 - Le Comte de Saint-Aulaire ,Au Maroc Au Maroc , avant et avec Lyautey ,extrait des mémoires de l'ambassadeur publiés sous le titre :confession d'un vieux diplomate, Paris, Flammarion, 1954), p. 47.

38 - Rivet, op.cit., t.III , p.194

39 – المرجع نفسه، ج 1، ص103.

لمراقبة صارمة. هكذا لم تنبن العلاقة بين النخبتين، الفرنسية والمخزنية، على التكافؤ أو التوازن، الكفيل بتحقيق التعاون الصادق بين الطرفين. من هنا الجهود المبذولة من طرف السلطة الاستعمارية، بكل الوسائل الممكنة، خلف ستار "سياسة الابتسامة" أو "اليد الممدودة"، من أجل توريط "النخبة الحية" في البلاد في العملية الاستعمارية.

وانسجاما مع متطلبات هذا الواقع الاستعماري، وجدت النخبة المخزنية نفسها مرغمة على الانحناء أمام المستعمر، واستعمال خطاب ناعم يستجيب لإكراهات الوقت. وهذا ما سجله القناصل والملاحظون الأوربيون الذين خبروا قدرات النخبة المخزنية على المناورة والمراوغة، حتى قبل سنة 1912. وبناء على هذا المعطى ، تحدث العديد من الملاحظين عن ميل رجال المخزن للصيغ و الاستراتيجيات الغامضة ـ التي تمكنهم من التراجع عن مواقفهم عند الضرورة، تفاديا للمواقف الصعبة والحرجة ـ،لأسباب ترتبط بطبيعة تكوينهم ونمط تفكيرهم . وربطوا ذلك، في الغالب، بطبيعة النظام السياسي المغربي القائم، قبل الحماية على منطق باترمونيالي؛ يمارس السلطان في إطاره سلطة مطلقة، لا تترك للوزراء ـ المتعودين على تنفيذ الأوامر وعدم إبداء الرأي ـ حرية المبادرة والتصرف.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الباحث الأمريكي جون واتربوري الذي درس النخبة المغربية في الستينيات من القرن العشرين ، بالاعتماد على المنهج الانقسامي، تأثر بهذا التفسير البنيوي ،وبنى عليه تصوره لسلوك المغاربة السياسي في فترة الاستقلال . وألح ، في هذا السياق، على قوة تأثير الهياكلوالأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي واستمرار عقلية القبيلة، والتغير الدائم للتحالفات تبعا للمصالح والوضعيات ، وتفضيل التكتيكات الدفاعية على "المبادرات الجريئة"، والتناقض د بين الأقوال والأفعال، أو بين الممارسات السياسية والأيديولوجيات المعلنة ،والقدرة الفائقة على المراوغة وإخفاء النوايا الحقيقية في المواقف السياسية الصعبة [40].

بيد أن هذه المقاربة التي انبنت على الكثير من التأويل والتعميم،واعتمدت في جزء منها على أقوال الفرنسيين وروايات تعود لفترة الحماية وما قبلها، تحتاج إلى الكثير من التأمل والتمحيص، وتستدعي الانتباه أولا، إلى المسافة الفاصلة بين الخطاب، المتمثل في الوثائق والروايات المختلفة من جهة والممارسات الفعلية، من جهة ثانية، وثانيا، صمت النخب المغربية، التي لتي لم تترك لنا عن فترة الحماية الكثير من المستندات والمذكرات الخاصة بها، بحيث نكاد لا نعرفها إلا من خلال الوثائق أو الروايات الأجنبية المحملة بإيديولوجية أو تمثلات الآخر.

يمكن القول، مع ذلك، أن النصوص التي أصبحت بين أيدينا ، بفضل تطور البحث الوثائقي، تفتح بعض الآفاق أمام الباحثين في العديد من التخصصات، لأنها تفسح المجال لتجاوز النظرة التعميمية التي ترى بأن سلوك رجال المخزن هو نتاج بنية تقليدية خضعوا في سياقها لنوع من القولبة أو لنمطية معينة، لتضع في الاعتبار أيضا المقاربة التاريخية التي تنظر ـ بالإضافة إلى الظرفية العامة والعوامل المشتركة ـ في العوامل الذاتية والسياقات الخاصة التي أدت ، في الأوساط المخزنية، إلى اختلاف المواقف وتباين ردود الفعل. لكن هذه النصوص والوثائق، المتوفرة إلى حد الآن، تبقى مع ذلك، غير

40 – جون واتربوري، أمير المؤمنين. الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، (مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004)ص45–14،44،.......

كافية للإحاطة بمسار العلاقات بين رجال المخزن والإقامة العامة .وهي بالتالي ، تطرح علينا الكثير من الأسئلة والتساؤلات، التي ينبغي أن تشغل بال الباحثين في التاريخ وغيرهم ، لأن الاشتغال عليها يتيح أمامنا الفرصة لاقتحام عتبات تاريخ مسكوت عنه واستجلاء جوانب خفية وهامة متعلقة بقواعد أومنطق اشتغال الصفوة المخزنية، والنخبة المغربية بشكل عام.

ملحق

- **الوثيقة رقم 1**

مذكرة للحاج عمر التازي في شأن ترتيب أشغال وزارة الأملاك المخزنية

الحمد لله فبناء على ما اقتضاه نظر مولانا أعزه الله وجناب سعادة المقيم العام المحترم الجنرال السيد ليوطي من تأسيس وزارة الأملاك المخزنية وترشيحنا للخدمة بتلك الخدمة وتلبيتنا لدعوتهما شاكرين فضلهما على ذلك طالبين منه سبحانه أن يعيننا على ما هو مقصودنا من خدمة الجناب المولوي أعزه الله والدولة الحامية الفخيمة ووطننا العزيز بكامل النصيحة وأن يهيئ لنا الأسباب التي تعود على الأملاك المخزنية بالتنمية والنجاح. بناء على المذاكرة الجارية مع جنابكم فيما يرجع لترتيب أشغال الوزراة المذكورة وطلبكم منا بيان نظرنا في كيفية التمشي في ذلك . فها ما ظهر ليعرض على جلالة مولانا أعزه الله وجناب المقيم العام المعظم. ولجلالة سيدنا المؤيد بالله وجناب المقيم العام المحترم دامت حراسته النظر في ذلك

أولا يكون التمشي في تنظيم وزارة الأملاك وفق التمشي في وزارة الآحباس فلا فرق إذ لا فارق بينهما من جهة التنظيم والترتيب هـ

ثانيا جميع الأملاك المخزنية تقيد بوزارة الأملاك في كنانيش خاصة مرتّبة منمّرة بالغة العربية كلّ منطقة على حدتها وفق ما هو بإدارة الأملاك باللغة الفرنسوية بلا فارق وهذا أهم شغل يباشره كتاب وزارة الأملاك في مبدأ عملهم هـ

ثالثا جميع الأشغال المتعلقة بالأملاك المخزنية من بيع ومعاوضة وصلح وغير ذلك من سائر ما يروج يتولى مباشرة ذلك وزير الأملاك المخزنية بموافقة جناب المدير الفرنسوي لأملاك المخزنية هـ

رابعا تقبل وزارة الأملاك جميع المعروضات التي تؤد عليها من الوطنيين وغيرهم وهذا الفصل من الأهم إذ لا يخفى أن بيد الوطنيين أملاكا مشتركة بينهم وبين المخزن الشريف وأملاكا خالصة لجانب المخزن وتعرض لهم مشاكل تصعب عليهم مباشرتها لعدم وجود الواسطة المخزني الذي بسببه يزول سوء التفاهم والتبليغ ولهذا حصل للوطنيين سرور بتأسيس وزارة الأملاك لما يعلمونه من زوال تلك المشاكل بسببها هـ

يكون للأمناء المكلفين بالأملاك الاشتراك مع السادات المراقبين في مباشرة جميع الأشغال المتعلقة بالأملاك المخزنية ويجعلون كنانيش مرتّبة منمّرة ببيان حسابات ذلك داخلا وخارجا على عادة المكلّف في ذلك هـ

سادسا ما يصدر به الأمر الشريف في الأملاك المخزنية من بيع أو معاوضة أو صلح يكون بظهير شريف وتُعطى نسخة منه لمن وقع معه ذلك هـ

سابعا ما يدخل بموافقة المدير من الأملاك المخزنية لإدارة التحديد العقاري يكون إمضاء طلب تحديده باسم وزير الأملاك المخزنية النائب في ذلك عن جناب المخزن الشريف هـ

جميع غلل الأملاك المخزنية السنوية لا يُمضَى فيها البيع إلا بموافقة من وزارة الأملاك لتعرضها على جناب مولانا أعزه الله هـ

الأملاك المخزنية التي تُكرَى بالسمسرة كالبلادات وما أشبهها تُجرَى فيها المسطرة الجارية في الأحباس ولا يمضى الكراء فيها إلا بعد مشاورة وزارة الأملاك وما يُكرى منها بدون سمسرة كالديار وما اشبهها يُجرى فيها كذلك على قانون الأحباس من تعيين لجنة التقويم وعرض ذلك على وزارة الأملاك أيضا ليعرض ذلك على جناب مولانا أيده الله هـ

جميع مدخول الأملاك المخزنية الذي يدخل لصندوق المال الشريف على يد الإدارة يدخل بإمضاء وزير الأملاك هـ

لوزارة الأملاك أن تبحث بكل تدقيق على الأملاك المخزنية التي ليست مقيدة في كناش الأملاك ولا زالت تحت يد الغير وتدافع عن حقوق المخزن الشريف في ذلك على وجه الجد في كل ما يمكن هـ

تعيين المستخدمين بأملاك الإيالة السعيدة من أمناء وكتاب وغيرهم يكون بنظر وزارة الأملاك والمفاوضة في ذلك مع جناب المدير ليُعرض ذلك على جناب مولانا أعزه الله هـ

لا يباشر أمناء الأملاك أو غيرهم بناء ملك من الأملاك المخزنية من أو غصلاح ما يفتقر للإصلاح من ذلك إلا بعد إطلاع وزارة الأملاك بذلك لتطلع به علم مولانا المؤيد بالله ويُجرَى على المتعيَّن فيه هـ

يسوغ لوزارة الأملاك أن تقوم بنفسها أو تنيب من طرفها من يقوم بتفتيش عام في الأملاك المخزنية متى اقتضت المصلحة ذلك هـ

تؤمِّل وزارة الأملاك من جلالة مولانا المنصور بالله أدام الله عزه ومن جناب المحترم المعظم المقيم العام الجنرال السيد ليوطي دام مجده إصدار ظهير شريف بما يقتضيه النظر مما ذكر ليكون التمشي عليه وكتب في 22 محرم الحرام عام 1337 (الموافق 1918–10–27).

المصدر: A.D.N. : D.A.CH.، n° 117.

• **الوثيقة رقم2**

نسخة ظهير شريف يضبط اختصاصات وزير الأملاك المخزنية (10ابريل سنة 1919)

يعلم من كتابنا هذا اسماه الله واعز امره اننا نامر ان يكون العمل جاريا بوزارة الاملاك المخزنية التي اسندنا امرها لوزيرنا الناصح الأرشد الحاج عمر التازي على ما يذكر من الفصول – الفصل الأول

– لا يغير شيء في نظام إدارة الأملاك المخزنية لا في نفس الادار(ي)ة المركزية ولا في المراقبات الكائنة في النواحي– الفصل الثاني يبقى رءيس إدارة الاملاك المخزنية على ما هو عليه من تدبير شئون الادارة المذكورة.

الفصل الثالث – يعرض وزير الاملاك المخزني على جلالتنا الشريفة الظهائر المتعلقة بالاملاك المخزنية بقصد وضع طابعنا الشريف عليها كما يعرض القرارات الوزيرية المتعلقة بالاملاك المذكورة على الصدر الاعظم بقصد الامضاء عليها

– الفصل الرابع – يمضي وزير الاملاك المخزنية ورءيس ادارتها معا على سائر عقود الاكرية والاتفاقات وعقد التاجير المتعلقة بالاملاك المخزنية والتي تمضى عادة بامضاء الرءيس المذكور

– الفصل الخامس– يوجه رءيس الادارة لوزير الاملاك المخزنية في كل اسبوع قائمة يضم فيها بايجلز سائر الاعمال الراجعة ؟لتدبير شئون الادارة

– الفصل السادس –يمكن لوزير الاملاك المخزنية أن يقبل الشكايات الموجهة إليه من الاهليين على الكيفية التي تعرض فيها على الصدارة العظمى الشكايات المتعلقة باعمال القواد ويرسل هذه الشكايات لرءيس ادارة الاملاك المخزنية وهو يعلمه بحقيقة الواقع فيها والسلام وحرر بالرباط في يوم الابعاء 8 رجب 1337 الموافق 10 ابريل سنة 1919.

المصدر: D.A.CH.، n° 117،A.D.N.

• **الوثيقة رقم3**

مقتطفات من رسالة وزير الأملاك المخزنية الحاج عمر التازي إلى الإقامة العامة

في 29 حجة عام 1339 (2 سبتمبر 1921)- عدد117

الحمد لله

صحبته نسخة من ظهير شريف في تعيين اختصاصات وزير الأملاك المخزنية لتطلعوا عليها وتحيطوا علما بما اشتملت عليه وخصوصا الفصلين الرابع والخامس ليكون جنابكم على بال فيما سيعرض عليكم.

وذلك أنه منذ أن رشحنا المخزن الشريف لوزارة الأملاك المخزنية وأعمالنا سائرة فيها ومع إدارة الأملاك المخزنية، على مقتضى تعليمات الظهير المذكور وما قرر فيه. كما أن إدارة الأملاك المخزنية متمشية معنا على مقتضى ذلك إلا بالنسبة للفصلين المذكورين الرابع والخامس فإن تمشيها معنا بالنسبة إلى الأول منها وهو الرابع متعذرة بالكلية بحيث لم تطالعنا قط على عقد من عُقد الأكرية و لم نمض مع رئيسها عليه طبق ما جاء في الفصل المذكور مع أنها تكري الأملاك المخزنية بمراكش وغيرها من المدن للآجال البعيدة ولا تعرفنا بشيء كما أنها لا تعرفنا بالاتفاقات التي تبرمها في المبيعات ونحوها إلى أن نطلع على شيء من ذلك بعدما يتم أمره في بعض القرارات التي ترد علينا أو الظهائر التي توافينا بقصد الطابع الشريف... وقد كانت متمشية معنا على مقتضى فصل آخر وهو الفصل الخامسفي صدر توليتنا

أشهرا قليلة ثم بعد ذلك أعرضت عن توجيه القائمة الأسبوعية تماما رغما عن طلبنا منها مرارا أن تتمشى معنا على مقتضى هذين الفصلين لنكون على بال مما تجريه لننهيه للعلم الشريف أسماه الله لا غير:. وليس مقصودنا أن تكون لنا أدنى مخالفة لها بل نحن نعاضدها ونكون معها على وفاق تام.....

المصدر: A.D.N، n° 117، D.A.CH..